

## لغز المؤتمر الدولي

في ركاب التسوية الاميركية - الاسرائيلية. وفي الجانب الاردني، الرؤية عينها، ولكن مداورة. فالاردن - تنفيذاً لقرارات قمة الرباط ١٩٧٤، أسوة بالدول العربية الأخرى - يعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وم.ت.ف. ترفض الاعتراف بالقرار ٢٤٢ بمعزل عن قرارات الأمم المتحدة الأخرى. اذن، كيف يتسنى للملك حسين القفز عن شرعية ووحداية تمثيل المنظمة؟ السيناريو الاردني الموضوع لهذا الغرض قوامه ثلاث خطوات، والدوافع اليه خشية الملك من الاقدام، بشكل سافر، على مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، يمكن ان تقوده الى «المصير الذي آل اليه [ الرئيس المصري السابق، أنور ] السادات». لذلك، فهو يبحث عن الوسيلة التي تكفل له تحاشي ردود الفعل. وهذه الوسيلة تكمن في ايجاد «غطاء» على هيئة مؤتمر دولي... وتحت [هذا] الغطاء... يتفاوض) (تشارلز كروتهايمر، انترناشيونال هيرالد تريبيون، ١٨/٥/١٩٨٧). والخطوات الثلاث هي:

أولاً: ينتظر الملك حسين الى حين ينجح «بيرس في الحصول على موافقة الحكومة الاسرائيلية على المؤتمر الدولي. فهذه الموافقة سوف تشجع الادارة الاميركية على القيام بخطوات عملية... باتجاه عقد المؤتمر، الذي سوف يؤدي، بالتالي، الى تقديم المشروع ككل، بسبب الدعم الدولي والعربي الذي سوف يحظى بهما» (اندوني، مصدر سبق ذكره).

ثانياً: على أرضية نجاح الأول «تُوَجَّه الدعوة الى م.ت.ف. لحضور المؤتمر على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٢٨ (الشروط الاميركية). فاذا رفضت المنظمة ذلك، يقوم الاردن [متسلحاً بهذا الرفض] بمطالبة الدول العربية بسحب اعترافها بشرعية وحادانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، واستطراداً التخلي عن قرارات قمة الرباط...» (المصدر نفسه).

ما زالت مسألة المؤتمر الدولي لاحلال السلام في الشرق تسيطر على عناصر الواقع السياسي اقليمياً، وتستأثر بالقسط الاكبر من التحركات الدبلوماسية، على الصعيدين، الاقليمي والدولي. وبنظرة سريعة الى طبيعة التحركات، يبدو، في جانب من الصورة، ان الأطراف الغربية المهتمة بهذه المسألة تتقدم الى لعب دورها على المسرح الاقليمي، على نحو يبدو مستقلاً تماماً، ولكن معظمه، في واقع الأمر، يندرج ضمن عملية تبادل أدوار مرسومة ترمي الى ملء الفراغ في المنطقة بالابقاء على عملية التسوية في حركة. فبعد الاستئثار الاميركي وجولات ريتشارد مورفي، وغيره، التي تكررت مراراً حتى خَفَّت بريقها، تحركت بعض دول أوروبا منفردة، وبشكل مميز بريطانيا وفرنسا، ثم أوروبا - المجتمعة بشخص رئيس السوق المشتركة، ليو تنديمانز، ومؤخراً الأمم المتحدة بقدم مبعوثها مارك غولدنغ.

وفي الجانب الآخر من الصورة، ينشط معظم تحرك الأطراف الاقليمية في حدود الاستجابة للفعل الغربي، ولكن بغايات متباينة ووسائل مختلفة. وأكثر اللاعبين، من بين هذه الأطراف، ظهوراً على مسرح المؤتمر الدولي العاهل الاردني، الملك حسين، ووزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس. فهما يبدوان، من خلال تحركهما اللافت، «في سباق مع الزمن للتوصل الى اتفاقية... بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، تكتسب دعماً عربياً ودولياً» (لميس اندوني، ميدال ايست انترناشيونال، ١٥/٥/١٩٨٧). وبصرف النظر عن رؤية كل منهما الى طبيعة الصيغة النهائية للاتفاقية، الا ان المصلحة المشتركة التي تجمعهما تتمثل في الاتفاق على وجوب «تحقيق حل نهائي لمسألة التمثيل الفلسطيني» يحظى بهذا الدعم» (المصدر نفسه). في الجانب الاسرائيلي، الرؤية الى هذا الحل سافرة، ولا التباس حولها، وهي ايجاد فلسطينيين يقبلون بالقرار ٢٤٢ ويتعاونون مع اسرائيل والاردن للسير